دور نواب محافظة لبنان الجنوبي في مناقشة قطاع السياحية(١٩٧٠_١٩٨٠)

م.م ناظم صاحب كاظم السعيدي
Nazm02476@gmail.com
المديرية العامة لتربية واسط/ الكلية التربوية المفتوحة

الملخص

أن دراسة دور نواب محافظة لبنان الجنوبي ودرهم في معالجة قطاع السباحة في لبنان في حقبة تاريخية معينة يعتبر حلقة مكملة تأريخاً ذلك البلد الذي عانا الكثير، ان من الضروري التركيز على دورهم البرلماني والذي يكون اكثر فاعلية واكثر نشاط الحدث السياسي او غيره، وقد عملنا في بحثنا هذا على تسليط الضوء على سياسة نواب الجنوب الذين قد لعبوا دوراً سياسياً كبيراً في ذلك البلد خلال اعقد مرحلة تأريخه اسياسية اذانها اعقد مرحلة من تاريخ لبنان (١٩٧٠-١٩٨٠)، فتطرقنا فيه الى نشاطاتهم في ذلك القطاع المهم في ظل تلك الاحداث التي مرة بها ذلك البلد, من جانب الاجتياح الاسرائيلية للأراضي اللبنانية وحالة الخراب الذي مني به ذلك القطاع من جانب، ثم التركيز على مواقفهم من القضية السياحية وما يرافقها من فنادق وفلل وتأثرها على الاقتصاد اللبناني اذ كان الجانب السياحي احد روافد الاقتصاد لذلك البلد حتى العام ١٩٨٠.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الفندقة، مجلس نواب، الحرب الاهلية، الاقتصاد, الدمار.

The role of the Lebanese representatives of the South Governorate in discussing the tourism sector (1970-1980).

Researcher\Nazim Sahib Kazem Al-Saeedi
General Directorate of Education Wasit\Open Educational College

Abstract

Studying the role of the deputies of the South Lebanon Governorate and Dirham in swimming a sector in Lebanon in a certain era and controlling it is considered a complementary link in the history of that country that suffered. It is necessary for their role to have a lot of representation and to be more effective and more effective in politics or otherwise, and we have worked in our research in this light on Shedding light on the structures of the representatives of the South who played a

diplomatic role and were present in that country during the decade of a political stage in its history, which marked the beginning of a period in the history of Lebanon (1970-1980) In it, we discussed their activities in that important sector in light of the events that that country experienced, on the one hand, the Israeli invasion of Lebanese lands and the state of devastation that that sector suffered on the one hand, and then we focused on their positions on the tourism issue and the hotels and villas that accompany it and its impact on the Lebanese economy. The tourism aspect was one of the tributaries of the economy of that country until 1980.

key words: Tourism, hospitality, parliament, civil war, economy, destruction.

المقدمة:

شهدت لبنان نشوء نظام برلماني وتطور ذلك النظام كجزء مهم في الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة وانطلاقاً من تلك الرؤية الدراسية المهمة إذ تطرقه الدراسة هذه للتطورات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع السياحة الدي واكبت تطورات وتجاذبات منذ العام ١٩٧٠حتى قيام الحرب الاهلية والاجتياح الإسرائيلي في بداية العام ١٩٧٨ وتداعيات ذلك الاجتياح على الاقتصاد وقطاع السياحة إذ تسبب في زيادة حدة التناحر بين القوى السياسية بسبب التواجد الفلسطيني الذي اعده البعض كان سبباً في اندلاع ذلك الصراع بين لبنان والكيان الصهيوني وتأثيراته على واقع البلاد التي كانت تعاني من التدخلات الخارجية على الاراضي اللبنانية كذلك كان لنواب لبنان الجنوبي دور واضح مناقشة الكثير من القضايا التي تخدم البلاد وعلى رأسها قطاع السياحة كأحد الموارد الاقتصادية في لبنان حتى العام ١٩٨٠ وموقف نواب لبنان الجنوبي الذين حاولوا جاهدين ايجاد الحلول لتلك المشاكل المعقدة التي طرأت على الساحة اللبنانية .

اهمية البحث

إن اهمية البحث من خلال دراسة وتقيم كفاءات نواب محافظة لبنان الجنوبي في مجلس النواب اللبناني الذي يعد المؤسسة التشريعية العليا في البلاد والتي من خلالها تتم متابعة ابرز التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت المجلس، وكيفية العمل على توفير اقصى ما يمكن من الاستقرار والامن خلال تلك الحقبة لمعالجة ذلك القطاع المهم بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠.

مشكلة البحث

تضمنت مشكلة البحث في كيفية بناء النظام الاقتصادي والسياسي الذي اثر بشكل كبير على قطاع السياحة في البلاد اذ كان قائم على النمط الطائفي مما ولد صراع بين القوى السياسية التي اسهمت في زرع الروح الطائفية، مما اسهم في زيادة حدة التوتر بين القوى السياسية اللبنانية بين معارض ومؤيد وفي النتيجة النهائية وبسبب المشاكل السياسية دمر ذلك القطاع .

فرضية البحث

تبدأ فرضية البحث من الامكانيات واداء نواب محافظة لبنان الجنوبي في متابعة ومناقشة التطورات التي حدثت للاقتصاد اللبناني وعلى وجه الخصوص قطاع السياحة التي اسهمت في تدهور الاوضاع الداخلية اللبنانية مما اثر على ذلك القطاع، وايجاد المعالجات لتلك المشاكل من خلال مجلس النواب اللبناني، ومن حقيقة قدرة اداء نواب محافظة لبنان الجنوبي في تغير واقع تلك الحقبة المأساوية من تاريخ لبنان المعاصر .

اهداف البحث

١-التعريف بأهمية دور نواب محافظة نواب لبنان الجنوبي في داخل اروقة مجلس النواب اللبناني ومناقشاتهم في مجال السياحة .

٢-تمكن نواب محافظة لبنان الجنوبي في يجاد الحلول لبعض مشاكل السياحة من خلال مجلس النواب وجدت الحلول الناجعة .

٣-توضيح اهمية نواب المحافظة بالدفاع عن حقوق محفظتهم واهمية التأثير المناطقي للنواب .

دور نواب محافظة لبنان الجنوبي في مناقشة قطاع السياحية (١٩٧٠ _١٩٨٠).

المحور الاول: السياحة في لبنان ١٩٧٠-١٩٧٥

تميزت المدن اللبنانية بكثرة مواقعها السياحية المتنوعة وجمال طبيعتها فضلاً عن اعتدال الطقس، ووجود المواقع الاثارية والتاريخية وتوسط موقعها الجغرافي بين قارات العالم الثلاث مما جلها قبلة للسياح العرب والاجانب, فشكل ذلك مورداً اقتصادي مهمً للدولة فسعت الحكومات المتعاقبة الى استغلال القطاع السياحي وتطويره من اجل تحقيق موارد مالية اضافية سيما ان لبنان كانت تعاني من شحة الموارد الاقتصادية فشكل هذا القطاع دور مهم في الاقتصاد اللبناني[١] فضلاً عن التطور الحاصل في قطاع السكن من الفنادق التي تميزت معظم الفنادق

[١] محمد ماضي، انعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة نظرة مستقبلية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٥

اللبنانية بالمظهر الفخم والهندسة الحديثة والمفروشات العصرية يضاف لها تطور تجهيزها بوسائل تدفئة وتبريد, والمياه الساخنة وسائر انواع التسلية والترفيه[٢].

عملت الحكومة على رفع عدد السياح من خلال تشريع القوانين التي تساهم في تذليل العقبات امام السياح فأرتفع عدد السياح الى ١٦٨٦ سائح مع بداية عام١٩٧٠[٣],لذلك سعت الحكومة وبالتعاون مع المجلس النيابي الى سن القوانين التي تساهم في زيادة عدد السياح, اذ صوت المجلس النيابي على مشروع قانون "**انضمام لبنان إلى اتفاقية التسهيلات الجمركية لصالح السياحة**" وصوت علية جميع الاعضاء بالاجماع ومن ضمنهم نواب لبنان الجنوبي[٤].

وخلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٥ ايار ١٩٧١ دعا النائب جان عزيز[٥],الحكومة الى بذل المزيد من الجهود في اصلاح المرافق العامة مثل تعبيد الطرق واصلاح شبكات الهاتف وتوسيعها لكون ذلك يسهم في ازدهار السياحة وتنشيطها ويسهم في زيادة الايرادات المالية للدولة[٦].

وخلال مداخلتة امام مجلس النواب اكد النائب فريد سرحال على اهمية تنشيط السياحة "**هناك** سياحة بحاجة إلى مزيد من التنشيط." ودور السياحة في التنمية الاقتصادية لما تدره من واردات مهمة لصالح الدولة, واكد على ضرورة تحسين العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاوربية والدول المجاورة لكونها تسهم في جذب المزيد من السياح[٧] وخلال نفس الجلسة اشار النائب عادل عسيران الى ضرورة الاهتمام بالطرق بأعتبارها احد اهم الركائز في عملية تنشيط السياحة "كيف يمكن أن يكون عندنا سياحة، مع عدم وجود طرقات. وكل يوم نشاهد عشرات الحوادث تحصل على الطرقات" واتفق معة بالرأي النائب علي عبدالله الذي دعا الحكومة الى تنظيم طرق النقل

[٢] المصدر نفسة، ص٢٧.

[٣] حمزة صالح جواد الوطيفي، دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني ١٩٧٥-١٩٨٩, رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص ١٤٠

[٤] محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية, المنعقدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، ص ٣٣

[٥] جان عزيز :ولد (١٩١٧-١٩٨٦) محامي وشاعر وسياسي ولد في لبنان واكمل دراستة الاكاديمية في بلادة, دخل السياسة ١٩٥٧ ليصبح عضو مجلس نواب،

[٦] م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني عشر, العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الحادية عشر، المنعقدة في ٢٥ ايار ١٩٧١، ص ١٠٧

[٧] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر, العقد الاستثنائي الاول, محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في ٨ حزيران ١٩٧٢، ص ٥٠

وربطها مع الدول المجاورة لكونه يسهم في زيادة عدد السياح وانتقد الحكومة بشدة لأهمال الطرق التي اعتبرها النقطة الاساسية في تطور السياحة "**اي سياحة في بلد، هذه طرقاته**"[٨] .

وخلال نفس الجلسة دعا النائب فريد سرحال عن محافظة لبنان الجنوبي التركيز على قطاع السياحة من خلال التركيز على امكانات لبنان السياحية المتميزة المتمثلة بوجود المناطق التاريخية والطبيعية "معالجة أهم قضية متعلقة مباشرة بالسياحة في لبنان: وضع مطار بيروت الدولي، القلب النابض للسياحة." وان ما تحتاج اليه لبنان هو "التنظيم والإرشاد والدعاية القومية، بالإضافة إلى الدعم المالي" لتصبح لبنان من اهم المقاصد السياحية على مستوى العالم [٩].

وفي ذات الجلسة تطرق النائب علي عبدالله الى تردي السياحة في محافظة لبنان الجنوبي بسبب التعديات الاسرائيلية "لمنطقة مقفلة كما ذكرت سابقاً، لا تربطها شبكة مواصلات مع المناطق المجاورة وبذلك تخسر سياحياً الشيء الكثير على الرغم من جمالها الطبيعي الخلاب، ووجود أماكن سياحية مهمة فيها أذكر منها على سبيل المثال: برج بحنين، حصن السفيرة، ومغارة سرتوكا قرب بلدة سير، والتي يمكن أن تضاهي في جمالها مغارة جعيتا. ألفت نظر معالي وزير السياحة إلى ضرورة الاهتمام بذلك خاصة وأننا في لبنان نعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل السياحي."[١٠].

المحور الثاني: السياحة في لبنان(١٩٧٥-١٩٨٠)

لم يكن العام ١٩٧٥ بأحسن حال فقد تخللاه مشاكل كثير وضعت قطاع السياحة على المحك اذ اندلعت الحرب الاهلية وخرقت طموحات ذلك القطاع المهم الذي كان هو الاخر يعاني من ضعف بسبب قلة التخصيصات المالية ومن اجل ذلك وخلال جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١١ كانون الاول ١٩٧٥حيث ناقش فيها الطلب المقدم من وزارة السياحة اللبنانية الخاص بأعاده النظر بتطبيق القوانين الخاصة بتطوير القطاع السياحي ومنها المادة الخاصة بتعيين الفنيين ذات الرقم(٤٥)[١١]، من قانون وزارة السياحة من أجل دراستها مجدداً حيث اقر المجلس على لسان النائب عادل عسيران :"أن مشروع القانون ورد للمجلس بصيغة المعجلة وقد طلب الوزير رده حسب الأصوات ويمكن للحكومة أن تطلب استرداده في مجلس الوزراء رسميا أما اليوم هذا الطلب أظن يسري عليه ما يسري على الاقتراع هذا سيخضع لموافقة مجلس النواب....."[١٢]وشاطرة في الراي النائب نزيه البزري قائلاً "أن وضع مشروع النظام الداخلي

[٨] م. م .ن .ل, المصدر نفسه، ص ٧٠

[٩] المصدر السابق ،ص٧٤ .

[١٠] المصدر نفسة ،ص١١٩.

[١١] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٧٥،ص ص ٢٥-٢٦ .

[١٢] المصدر السابق ،ص٢٧ .

الجديد الذي تم دراسته يتعارض مع نصوص الدستور اللبناني، لأن الدستور في المادة الثامنة والخمسين تنص على أن كل مشروع يقرر يجب أن يأتي من مجلس الوزراء لكونه السلطة التنفيذية التي تعلم بحجم الفائدة من ذلك المشروع ولكونه معجلا وعلى مجلس الوزراء ان ينفذ ذلك ....." [١٣] .

ثم أكد بعد ذلك النائب انور الصباح " أن مشروع القانون الذي اخذ صفة العاجل لا يمكن أن يقره مجلس الوزراء دون ان يقرأ ويناقش من قبل مجلس النواب بعتارة السلطة التشريعية العليا في البلد ليكتسب الشرعية القانونية والدستورية وهو التقليد السائد في البلاد ولكن في حال تم اسقاط الصفة العاجلة فأنه سيصبح مشروعاً عادياً ونحن بدورنا لا نسمح بإقراره ابداً " لذلك أكد على تأجيل إقراره القانون واكمل قائلاً" نؤجل الدراسة فيه ويدون ذلك في محضر الجلسة"[١٤]،ومع إنطلاق شرارة الحرب الأهلية اللبنانية في ربيع عام **١٩٧٥**،أصيب القطاع السياحي بخسائر كبيرة وفادحة، وبدورها مما اطرة المؤسسة السياحية انها سرحت إعداداً كبيرة من العمال بعد ان فجعت بخسائر مالية كبيرة قدرت بنحو ملياري ليرة للبناني خلال عامي ١٩٧٥-١٩٧٦الأمر الذي زاد في خسائر ذلك القطاع المهم والحيوي بصورة خاصة وشيوع ظاهرة البطالة التي اجتاحت البلاد ومنها ذلك القطاع المهم[١٥].

أسهمت الحرب الاهلية اللبنانية بتغير كبير فبعض المؤسسات والشركات السياحية غيرت من وجهتها السياحية الى البلدان المجاورة كقبرص واليونان مستفيدين من قانون السياحة الأوف شور(off shore)[١٦],والذي جعل من تلك الدولتان مناطق سياحية يتوقها السياح الاجانب، مما أتاح للشركات والمؤسسات السياحية اللبنانية الى الانتقال لتلك الدول واحضار موظفيها وأسرهم معها بعد أن تعرضت الكثير من الفنادق الى التخريب والاحتراق وقدرت الاضرار بملايين الليرات فقد اصاب ذلك القطاع الكبير انتكاسة اضرت بقطاع الفندقة، الكبيرة منها والصغيرة

[١٣] المصدر نفسه ، ص٢٨ .

[١٤] م، م ،ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الثامن و العشرين من كانون الثاني ١٩٧٥،ص ص٢٥-٢٦ .

[١٥] عدنان فحص، طبقات المجتمع اللبناني قبل الحرب وأثناء الحرب وبعد الحرب، بيروت ، ٢٠٠٣،ص ص ص١-٤ .؛ياسر فائز الياسري، المصدر السابق، ص١١٦ .

[١٦] الأوف شو (off shore):هي كلمة تعني عبر الشاطئ، أو عبر الداخل الى الخارج، وتشير إلى تمركز شركة في بلد معين، في حين أنها تنفذ أعمالاً في بلد اخر يخضع الى سيادة دولة أخرى .للمزيد ينظر :عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان تفكك الدولة وتصدع المجتمع ،١٩٧٥-١٩٩٠ ،بيروت ،٢٠١٨، ص٩٢١ .

والفخمة اذ أنخفض عددها دون النصف، اما الفئة الثانية من الفنادق الصغيرة والغير فخمة والتي أنخفض عددها الى ثلاث اضعاف العدد القديم اذ كان عددها [١٧].

عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة تداعيات انهيار قطاع السياحة في ٥ نيسان ١٩٧٥صوت مجلس النواب بالأغلبية المطلقة على توقيع الاتفاقية السياحية بين حكومة لبنان، (وسوريا والأردن، والإمارات العربية المتحدة،)[١٨] أما في جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٧٧اذ وجه مجلس النواب بيان شديد اللهجة للحكومة مطالباً اياها" بالعمل على تنشيط السياحة وتوفير جميع الامكانيات اللازمة لتطوير ذلك القطاع المهم والحيوي والذي تأثر بسبب العمليات الحربية"[١٩]وبسبب تداعيات الأحداث الدائرة في لبنان وانعكاسها على قطاع السياحة الذي أثر بشكل كبير على المناطق السياحية برزت ظاهرة جديدة الى وهيه ارتفاع أسعار السكن في الفنادق والفيلات والمساكن الخاصة بالسّياح، عملت الحكومة اللبنانية في محاولة منها لتخفيف حدة التوتر وغلاء المساكن فأخذت على عاتقها تحديد أسعار الإيجارات لمن يسكنها[٢٠],عارض بعض نواب لبنان الجنوبي قانون تحديد الأسعار في جلسة ٢٧ أيار١٩٧٨إذ اعتبر النائب كاظم الخليل وعلي حمود ان" القانون بحاجة لتعديل لكون بنودة فيها ثغرات ومن الممكن ان تستغل من بعض ضعاف النفوس والمتاجرين بالحروب" فيما تساءل النائب ادمن رزق "عن عدم تقديم القانون للمجلس من أجل مناقشته والتصويت عليه...."[٢١].

تراجعت الأحداث وتعقدت تداعياتها وتعرضت الأراضي اللبنانية الى انتكاسة جديدة بعد التوغل والاجتياح "الإسرائيلي" عام١٩٧٩وقد أدى ذلك الاجتياح الى تحطيم المؤسسات السياحية والفنادق إذ سيطر الجيش "الإسرائيلي" على الفنادق وجعلها مواقع عسكرية, اذ تعرضت للتخريب جراء القصف العسكري للجيش الصهيوني وبسبب ذلك الاجتياح توقف نشاط السياحة بشكل تام اذ توقف أغلب السياح عن زيارة لبنان خصوصاً بعد ان تم إغلاق مطار لبنان الدولي لتقوم اغلب الفنادق بتسريح وطرد موظفيها[٢٢],حاولت الحكومة اللبنانية تدارك الوضع المتأزم في قطاع

[١٧] جنا رعد خلف جريمط، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى،٢٠١٩، ص٦٨ .

[١٨] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الخامس من نيسان ١٩٧٥،ص ص١٥-١٦ .

[١٩] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الرابع عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٧٧،ص٨.

[٢٠] عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، المصدر السابق،ص٩٢٥ .

[٢١] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في السابع والعشرين من أيار ١٩٧٥،ص٢٣.

[٢٢] أحمد محمد هريدي، المصدر السابق، ص٧٥ .

السياحة إذ أقدمت على رفع مشروع قانون لمجلس النواب تضمن" هدم وازالة بعض الفنادق والشقق في مناطق جنوب لبنان لكونها غير لائقة لمنظر السياحة في اللبنانية ....."[٢٣].

وفي ذلك الحدث ناقش مجلس النواب اللبناني مشروع القانون الخاص بإزالة بعض المباني غير للائقة الذي قدم من الحكومة، وعرض للتصويت في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٠وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب ومنهم النائب علي الخليل" الذي طالب بتعويض الذين سيشملهم القانون الخاص بإزالة بعض المباني السياحية التي خربها الاحتلال..."[٢٤],فيما تساءل النائب نديم سالم عن مدى قدرت الحكومة والمجلس في إعطاء التعويضات للمتضررين، وأكمل قائلاً" إن الحكومة نفسها تواجه أزمة مالية كبيرة تعصف في البلاد بسبب أحداث الحرب التي احرقت الاقتصاد ...[٢٥].

قائمة المصادر

[١] محمد ماضي، انعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة نظرة مستقبلية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٥

[٢] المصدر نفسة، ص٢٧.

[٣] حمزة صالح جواد الوطيفي، دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني ١٩٧٥-١٩٨٩, رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٣، ص ١٤٠

[٤] محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية, المنعقدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، ص ٣٣

[٥] جان عزيز :ولد (١٩١٧-١٩٨٦) محامي وشاعر وسياسي ولد في لبنان واكمل دراستة الاكاديمية في بلادة, دخل السياسة ١٩٥٧ ليصبح عضو مجلس نواب،

[٦] م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني عشر, العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الحادية عشر، المنعقدة في ٢٥ ايار ١٩٧١، ص ١٠٧

[٧] م. م. ن. ل، الدور التشريعي الثالث عشر, العقد الاستثنائي الاول, محضر الجلسة الاولى، المنعقدة في ٨ حزيران ١٩٧٢، ص ٥٠

[٨] م. م .ن .ل, المصدر نفسه، ص ٧٠

[٩] المصدر السابق ،ص٧٤ .

[٢٣] عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، مج٢، ص٩٢٩.

[٢٤] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٠،ص ص١١-١٤ .

[٢٥] م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٠،ص ص١٥-١٦.

(١٠) المصدر نفسة ،ص١١٩.

(١١) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٧٥،ص ص ٢٥-٢٦ .

(١٢) المصدر السابق ،ص٢٧ ٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص٢٨ .

(١٤) م، م ،ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في الثامن و العشرين من كانون الثاني ١٩٧٥،ص ص٢٥-٢٦ .

(١٥) عدنان فحص، طبقات المجتمع اللبناني قبل الحرب وأثناء الحرب وبعد الحرب، بيروت ، ٢٠٠٣،ص ص ص١-٤ .؛ياسر فائز الياسري، المصدر السابق، ص١١٦ .

(١٦) الأوف شو (off shore):هي كلمة تعني عبر الشاطئ، أو عبر الداخل الى الخارج، وتشير إلى تمركز شركة في بلد معين، في حين أنها تنفذ أعمالاً في بلد اخر يخضع الى سيادة دولة أخرى .للمزيد ينظر :عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان تفكك الدولة وتصدع المجتمع،١٩٧٥-١٩٩٠ ،بيروت ،٢٠١٨، ص٩٢١ .

(١٧) جنا رعد خلف جريمط، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى،٢٠١٩، ص٦٨ .

(١٨) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الخامس من نيسان ١٩٧٥،ص ص١٥-١٦ .

(١٩) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الرابع عشر، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٧٧،ص٨.

(٢٠) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، المصدر السابق،ص٩٢٥ .

(٢١) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في السابع والعشرين من أيار ١٩٧٥،ص٢٣.

(٢٢) أحمد محمد هريدي، المصدر السابق، ص٧٥ .

(٢٣) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، مج٢، ص٩٢٩.

(٢٤) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٠،ص ص١١-١٤ .

(٢٥) م، م، ن، ل، الدور التشريعي الخامس عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، المنعقدة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٠،ص ص١٥-١٦.